

# الأحزاب السياسية الجزائرية والصور النمطية

سفيان صخري

أستاذ محاضر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

**ملخص -** من خلال دراسة ميدانية قائمة على بحث نوعي أو كيفي، يرمي هذا المقال إلى البحث في الصور النمطية السائدة حول الأحزاب السياسية الجزائرية وتبيين المخاطر المحتملة الكائنة من وراء انتشار إدراكات سلبية حول هذه الأحزاب حيث يمكنها أن تهدد استقرار وحتى وجود الجزائر كدولة. يمثل هذا المقال فرصة لتجديد العلاقات التفاعلية بين الجامعة الجزائرية كفضاء للبحث العلمي وكقوة اقتراح وفاعل أساسي في الشأن السياسي الوطني وبوجه الخصوص في شأن الأحزاب السياسية.

**الكلمات المفتاحية:**  
الجزائر؛  
الأحزاب السياسية؛  
صور نمطية؛  
المنهج النوعي؛  
الجامعة؛ النخبة؛  
الدولة.

**Abstract** -Through an empirical investigation based on qualitative survey method, the paper endeavours to explore the main stereotypes related to Algerian political parties and highlights the possible risks and dangers which these pejorative perceptions might cause to the survival and the stance of Algeria as a state. Into that direction, the article is besides an opportunity to renew the interactional relationship between Algerian university as a research entity and a force of proposal and the main supposed actors in Algerian politics, notably political parties

**Key Words:**  
Algeria;  
Political Parties;  
Stereotypes;  
Qualitative  
Survey Method;  
University; Elite;  
State.

## مقدمة

يسعى هذا الاجتهاد العلمي للكشف عن أهم الصور النمطية التي تخطر في تصورات وإدراكات شرائح متنوعة من المجتمع الجزائري حول الأحزاب السياسية الجزائرية مع التأكيد على الأسباب والدوافع التي أنتجت هذه الصور النمطية والمخاطر الناجمة عنها.

لتحقيق هذا المبتغى، ركز الكاتب على وحدة أساسية في التحليل وهي المنهج المسحي النوعي أو الكيفي Survey Method Qualitative الذي يقوم باستطلاع الرأي العام حول ظاهرة أو قضية معينة عن طريق السؤال دون اللجوء إلى استعمال لغة الأرقام، النسب والحسابات.

حاول الكاتب قدر الإمكان أن يتعامل مع الموضوع بطريقة موضوعية مجردة من الانتماءات الحزبية والإيديولوجية مركزا على الخطة التالية:

لتبيين دوافع البحث في مثل هذا الموضوع، تتطرق المقالة إلى العلاقة التي تربط الجامعة الجزائرية كمؤسسة للإنتاج الفكري بواقع الممارسة السياسية في الجزائر.

كخطوة ثانية، تتطرق المقالة إلى تحديد مفهوم كل من الحزب السياسي والصورة النمطية مع ذكر العلاقة التي تربط بين الصورة النمطية وكل من الإدراك والحقيقة.

بعدها، يقدم الباحث حوصلة عن أهم المراحل التي عرفتتها الأحزاب السياسية الجزائرية في الخمسينية الأولى من الاستقلال انتقالا من نظام الحزب الواحد إلى مجموع 60 حزبا سياسيا معتمدا.

في الخطوة الرابعة تتطرق المقالة إلى عرض أهم نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الكاتب عن طريق تقديم قائمة الصور النمطية التي توصل إليها البحث مع الكشف عن الأسباب التي أفرزت هذا النوع من الصور النمطية.

ختاماً، يتعرض هذا الاجتهاد العلمي إلى المخاطر الناجمة أو التي يمكن أن تنجم عن هذه الصور النمطية في تحديد تصورات وسلوك شرائح مختلفة من المجتمع الجزائري اتجاه الممارسة السياسية في الجزائر.

### الجامعة الجزائرية والسياسة: بين النظرية والتطبيق

إن "الجامعة"، المشتقة لغوياً من كلمة الاجتماع والجمع، هي مؤسسة علمية تضم في إطارها فئات ومجموعات مختلفة من المجتمع تجمعهم أهداف مشتركة، وهي: التحصيل العلمي، تبادل المعرفة والإنتاج الفكري والمعلوماتي، سواء إنتاج أدبي أو فلسفي أو إنتاج مادي وتقني.

في ميدان الدراسات السياسية، تسعى الجامعة إلى تزويد صناع القرار والرأي العام بمجموعة من المقاربات والأطروحات التي تساعد على فهم القضايا والمواضيع السياسية التي تواجه الحاكم والمحكوم، كيفية التعامل معها وسبل التنبؤ بها، فالمعاهد والأقسام المتخصصة في الدراسات السياسية، من المفروض أن تكون مؤسسات منتجة للأفكار والنظريات التي توجه صانع القرار أثناء صياغة السياسة العامة للدولة على المستوى الداخلي والدولي، فالدول المعروفة بالإنتاج الفكري ودرجة التنسيق العالية بين المؤسسات البحثية-الأكاديمية المتخصصة في المجال السياسي والفواعل السياسية الهامة في الدولة، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، تصبح فيها النخب الجامعية قوة اقتراح أساسية لا يمكن الاستغناء عنها لأنها مصدراً للتزويد بالمصطلحات، الاستراتيجيات والبرامج.

فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ما دور الجامعة الجزائرية كمؤسسة فكرية في دعم وتطوير الممارسة السياسية في الجزائر؟

الملاحظ للعلاقة التي تربط الجامعة الجزائرية بالممارسة السياسية يستنتج وجود انفصالا شبه تام بين الطرفين يشبه إلى حد ما الانفصال الحادث بين الطبقة السياسية وبقية المجتمع مما يفسر تفشي الرداءة في الساحة السياسية الجزائرية وضعف المستوى وغياب التنشئة الذي تعرفه أهم الفواعل السياسية الجزائرية

بما فيها الأحزاب السياسية، وأسباب هذه الفجوة متعددة، لكن يمكن حصرها في نقطتين أساسيتين:

مهما اختلفت طبيعة الأنظمة وثقافة المجتمعات، يبقى للأستاذ الجامعي مكانة معنوية ونوعية سامية في المجتمع تجعله يحس أنه متميز عن الآخرين، ومع مرور السنين والعقود يؤدي هذا الإحساس إلى خلق عقدة تفوق في نفسية الأستاذ الجامعي تدخله في مسار من التراجع والانفصال عن المجتمع الذي يعيش فيه، هذا المسار الذي ينتهي في غالب الأحيان بعزلة الأستاذ الجامعي عن واقع واهتمامات مجتمعه وجعله متفننا ومدركا لكل ما هو نظري وجاهلا لكل ما هو تطبيقي، بما في ذلك الواقع السياسي للدولة التي يعيش فيها.

باستثناء قلة من الأكاديميين الذين يسعون حقيقة إلى خلق ديناميكية للتفاعل بين الجامعة والواقع السياسي الجزائري بكل أمانة وموضوعية، نجد النخبة الجامعية منقسمة في هذا الإطار إلى ثلاث اتجاهات أساسية:

تتكون فئة النخبة الغائبة من الذين قاطعوا الواقع السياسي الجزائري سواء نتيجة للعزلة التي وصلوا إليها كما أشار الكاتب سالفا أو نتيجة لأحكامهم المطلقة وغير القابلة للنقاش حول الممارسة السياسية في الجزائر التي يرونها حسب تصورهم كلعبة قذرة اختلطت فيها الرداءة بالانتهازية، مما يفسر عدم اهتمامهم بالمواضيع والظواهر المتعلقة بواقع السياسة في البلاد.

أما النخبة الخائفة فتشمل الذين يهتمون بالقضايا والظواهر المتعلقة بالواقع السياسي الجزائري، لكن تبقى أطروحاتهم افتراضية وغير معلنة، لأنهم لا يزودوا هذا المجال بأي اجتهاد فكري ملموس سواء كتابي (كتاب، مقالة أكاديمية أو صحفية) أو شفهي (محاضرات أو مداخلات في وسائل الإعلام المختلفة)، والسبب في ذلك يرجع إلى تخوفهم من العواقب السلبية التي يمكن أن تنجم من الإدلاء بالموضوعي والصريح بأرائهم وتصوراتهم في هذا المجال.

وأخيرا تأتي نخبة الاستعراض، التي ندرج في إطارها النخبة ما يسمون بـ «بائعي السير الذاتية» (les vendeurs de CV / CV Sellers)، إذ تتكون من الذين

يهتمون بالقضايا والظواهر المتعلقة بالواقع السياسي الجزائري ويعلنون وينشرون أطروحاتهم عن طريق وسائل وقنوات مختلفة، أكاديمية وإعلامية، بغرض استعراض قدراتهم العلمية والتحليلية على صناع القرار حتى يتسنى لهم الوصول إلى المناصب التي تؤمن نصيبا من كعكة الربح، والإشكال هنا ليس في الهدف لأن الطموح في الوصول أمر مشروع، لكن الإشكال يكمن في المضمون لأن هذه الفئة من النخب الجامعية مستعدة في عملياتها الاستعراضية أن تفعل أي شيء يرضي الحاكم حتى إذا كلف الأمر تغليب الرأي العام أو اغتصاب المبادئ العلمية والفناعات الفكرية. فظاهريا، عكس النخبة الغائبة والنخبة الخائفة، تساهم هذه الفئة من النخب الجامعية في تفعيل ديناميكية العلاقة الرابطة بين الجامعة كمؤسسة فكرية والممارسة السياسية في الجزائر عن طريق إطار منظم من الأفكار، الاقتراحات والأطروحات، لكن في الواقع، تعزز نخبة الاستعراض بطريقة غير مباشرة الانفصال الحادث بين الجامعة الجزائرية والممارسة السياسية لأن أفكارها تعكس طموحات شخصية ضيقة وتخدم وحدات قرارية معينة، وبالتالي، لا تقدم أي إضافة نوعية تخرج الساحة السياسية من الرداءة والركود.

بناء على ما سبق، فكر الكاتب الخروج من المواضيع التقليدية والروتينية المتداولة في الدراسات السياسية الجزائرية الراهنة والمبادرة بموضوع نظري/تطبيقي يساهم في تفعيل العلاقة الرابطة بين الجامعة كمؤسسة للرأي والتفكير والممارسة السياسية في الجزائر، فبعيدا عن نزعة الغياب أو ثقافة الخوف أو حب الاستعراض، حاول الكاتب عن طريق البحث الميداني أن يكشف أهم الصور النمطية المحيطة بالأحزاب السياسية الجزائرية، لكن قبل الشروع في ذلك، ستعرف المقالة بأهم مصطلحات البحث مع التطرق إلى أهم المحطات التي عرفت مسيرة الحياة الحزبية في البلاد من 1962 إلى 2013.

### الإطار المفاهيمي للدراسة

أول مصطلح يتطرق إليه الإطار المفاهيمي المتعلق بالموضوع محل الدراسة هو مصطلح الحزب السياسي Political Party، الذي يعد بمثابة منظمة أو جمعية

معتمدة ورسمية، ومهيكلية وفق القوانين الأساسية للحزب والنظام الحزبي داخل الدولة، ويتكون الحزب من مجموعة من الأفراد تؤمن بنفس القيم والمبادئ وتشترك في نظرتها للأهداف والبرامج المسطرة والتي تسعى من خلالها للوصول إلى مراكز الحكم عن طريق المشاركة في الحياة السياسية للدولة، وبالأخص الانتخابات بمختلف أنواعها ومستوياتها. بالإضافة إلى كونه إطار سياسي يتعلق أساساً بممارسة السلطة والحكم، يعتبر الحزب السياسي كتيار فكري يحمل في طياته مشروع مجتمع يهدف من خلاله إلى تنوير الرأي العام.

من جهة أخرى، الحزب السياسي عبارة عن مؤسسة تربوية وتكوينية تسعى إلى تكوين طبقة سياسية محنكة ومشبعة بالتنشئة السياسية وقادرة على تسير شؤون الأمة، فالمعاهد والأقسام المتخصصة في مجال الدراسات السياسية تزود المهتمين بالسياسة بالإطار النظري العام، أما الأحزاب السياسية فهي حقول للممارسة السياسية وأطر لتطبيق أطروحات التنظير السياسي.

تختلف أنواع الأحزاب باختلاف الأنظمة السياسية وطبيعة البناء الاجتماعي للدول، لكن هذا لم يمنع وجود شبه اتفاق لدى الأكاديميين والمحللين حول أهم أنواع الأحزاب السياسية الموجودة في مختلف الأنساق السياسية في العالم، ومن أبرزها ما يلي:

**الأحزاب الإيديولوجية:** هي أحزاب سياسية تنطلق قيمها وفلسفتها من إيديولوجية معينة، سواء ماركسية، ليبرالية، ثورية، قومية ... وغيرها.

**الأحزاب البرنامجية:** عكس الأحزاب الإيديولوجية، هذا النوع من الأحزاب السياسية يقدم حلولاً موضوعية للمشاكل والأزمات التي تواجه الحاكم والمحكوم محلياً، إقليمياً وعالمياً، عن طريق مجموعة من البرامج الموضوعية التي تخرج عن الأفكار الإيديولوجية الضيقة.

**الأحزاب الدينية:** هي الأحزاب التي تركز أفكارها ومبادئها على مرجعية دينية معينة تهدف من خلالها إلى إرساء مشروع اجتماعي وسياسي ذو صبغة دينية.

**أحزاب النخبة:** هي أحزاب تعتمد في تشكيلتها البشرية على النوع بدل الكم وتضم في صفوفها الإطارات والمثقفين، وعادة ما يرأسها إطار تكنوقراطي غير قادر على تعبئة الجماهير، فهي أحزاب منفصلة عن بقية الشعب وخطاباتها موجهة لشرائح معينة من المجتمع وعادة لا تحقق أحزاب النخبة نجاحات كبيرة في العملية الانتخابية، لكن يمكنها أن تزود النظام السياسي بمجموعة من التكنوقراطيين والخبراء القادرين على تولي مناصب وزارية في الجهاز التنفيذي للدولة.

**الأحزاب الجماهيرية:** عكس أحزاب النخبة، يعتمد هذا النوع من الأحزاب السياسية، التي عادة ما يرأسها قائد كاريزمي، على الكم بدل النوع حيث تركز على تعبئة الجماهير بمختلف أنواعها وشرائعها من عمال، فلاحين، وبطالين، وتعتمد على الخطابات الديماغوجية الرنانة والشعارات الحماسية والشعبوية وتركز على التواصل المستمر مع الطبقات المحرومة من المجتمع كإستراتيجية أساسية في الاتصال.

**الأحزاب الجهوية:** هي أحزاب تدافع عن طموحات ومطالب مقاطعات أو أقاليم جهوية داخل الدولة، ويعرف هذا النوع من الأحزاب بالخطابات الانفصالية التي عادة ما تدعو إلى تسبيق التكامل القاري والدولي على حساب الحفاظ على نمط الدول المستقلة ذات السيادة كما يحدث مع الكثير من الأحزاب الجهوية في أوروبا والتي تحبذ الاستقلال والانتشار في شكل دويلات أوروبية والتنازل عن سيادتها لهيئة فدرالية فوق قومية بدل الحفاظ على نمط ووحدة الدولة القومية ذات السيادة.

**الأحزاب الوطنية:** هي أحزاب تدافع عن إيديولوجية وطنية معينة وتسعى إلى الحفاظ على ثقافة وهوية البلد الذي تنتمي إليه، وكثيرا ما يتحول هذا النوع من الأحزاب، خاصة في الدول الغربية، إلى منظمات سياسية عنصرية.

**الأحزاب اليمينية:** تسمية اليمين في العمل السياسي ترجع جذورها إلى ترتيبات جلوس نواب المجلس الفرنسي للطبقات الثلاث لعام 1789 بالنسبة لموقع رئيس

البرلمان، حيث جلس ممثلو النبلاء ورجال الدين المؤيدون للملكية والأرستقراطية في الجانب الأيمن، ومن هنا تلقب بالأحزاب اليمينية كل الأحزاب المحافظة أي التي تريد إبقاء النظام والوضع الراهن وحماية التقاليد المختلفة للمجتمع.

**الأحزاب اليسارية:** تسمية اليسار في العمل السياسي ترجع جذورها كذلك إلى ترتيبات جلوس نواب المجلس الفرنسي للطبقات الثلاث لعام 1789 بالنسبة لموقع رئيس البرلمان، حيث جلس ممثلو الطبقة العامة ومعارضو الملك في الجانب الأيسر، ومن هنا تلقب بالأحزاب اليسارية كل الأحزاب التي تسعى إلى التغيير وإحداث إصلاحات سياسية واجتماعية تضمن العدالة والمساواة داخل المجتمع.

نتقل الآن إلى ثاني أهم مصطلح في الموضوع محل الدراسة وهو مفهوم الصورة النمطية Stereotype، وهي تصور ذهني واعتقاد شخصي أو جماعي حول شيء ما، سواء مادي أو معنوي، ومن خصائص هذا التصور: المبالغة (exaggeration)، الإفراط في التبسيط (Oversimplification)، التعميم (Generalisation)، وإصدار أحكام مسبقة (Prejudgment)، دون التمعن في حقيقة وواقع هذا الشيء أو مراعاة التغيرات أو المستجدات التي يمكن أن تطرأ عليه. فالصورة النمطية هي إدراك ناقص أو موجه يتجاهل التركيبة الكاملة والحقيقية للظواهر والمواضيع، فهي عبارة عن سوء فهم ناجم عن حكم مسبق، مبسط ومعمم، يشجع الجمود، السلبية والتعصب، ويرفض التفتح، الاختلاف والتنوع<sup>(1)</sup>.

ينشأ ويتكون التفكير النمطي نتيجة عوامل وأدوات مختلفة تساعد على تحديد نوعين أساسيين من الصور النمطية: من جهة الصورة النمطية التلقائية/ العفوية الناتجة عن نقص في المعرفة والمعلومات المتعلقة بالموضوع أو الظاهرة الخاضعة للصورة النمطية، فالتفكير النمطي في هذه الحالة هو تفكير تلقائي-عفوي غير موجه وغير مفبرك<sup>(2)</sup> ومن جهة أخرى الصورة النمطية المفبركة والتي صنعت

(1) Open Stax College, "Introduction to Sociology: Stereotypes, Prejudice and Discrimination", Edition 2013. Found in <http://cnx.org/content/m42860/latest/?collection=coll1407/latest>, Accessed in June 2013.

(2) يحيى جاد، "الصور النمطية"، مجلة حراء، العدد 33: اسطنبول (تركيا): نوفمبر-ديسمبر 2012، ص 23.

في أذهان الأفراد والمجتمعات بطريقة مفتعلة ومقصودة من خلال مجموعة من الآليات والأدوات، من أهمها:

- ◆ أدوات الثقافة الشعبية: الأمثال، النكت، القصص والأساطير.
- ◆ الأدوات الإعلامية: الصحافة المرئية، السمعية والمكتوبة، الكتب، المجلات، الندوات والانترنت.
- ◆ الخطاب السياسي الحكومي الرسمي.
- ◆ مضمون المناهج والبرامج التعليمية بمختلف مستوياتها<sup>(3)</sup>.

القارئ لمفهوم «الصورة النمطية» يستنتج وجود علاقة وطيدة بين هذا المصطلح وكل من مصطلح «الحقيقة» و «الإدراك»، فلتحديد طبيعة وخصائص هذه العلاقة تتطرق المقالة أولاً إلى تحديد مفهوم كل من «الحقيقة» و «الإدراك».

في ما يخص الحقيقة The Truth هناك جدل كبير حول مفهوم «الحقيقة» من المنظور الفلسفي والاجتماعي لأن الحقيقة المشتقة في اللسان العربي من «الحق» تحمل في طياتها مفهوم معياري، فإثبات الحقيقة من غيرها يعتبر أمر نسبي وجدلي، لكن رغم ذلك يرتبط معنى الحقيقة بكل ما هو صادق، ثابت، واقع ومبرهن عليه، وعكس الحقيقة يتمثل في كل ما هو وهمي، خاطئ، كاذب، افتراضي وخيالي<sup>(4)</sup>.

أما الإدراك Perception فهو يمثل استجابة العقل لمجموعة من المحددات والعوامل التي ترسم لدى الإنسان تصور معين يحدد موقعه وسلوكه اتجاه المحيط الخارجي، فالإدراك هو إحساس طبيعي ناتج عن استقبال وتفاعل مجموعة من العوامل المشكلة لبيئة الإنسان، هذه العملية التي ينتج عنها شعور يحدد ويوجه علاقة الأنا بالغير، يسمى هذا الشعور أو التصور بالإدراك<sup>(5)</sup>.

(3) نفس المرجع السابق.

(4) James Higginbotham, "Truth and Understanding": *Philosophical Studies*, 1992, pp 3-16.

(5) Bruner, Jerome, "Social Psychology and Perception" in Eleanor E. Macoby, Theodore M. Newcomb and Eugene L. Hartley, *Readings in Social Psychology*: Henry Holt and Company: New York: 1958, pp 85-94.

على ضوء ما سبق من تعاريف، يمكن القول أن «الصورة النمطية» هي عبارة عن «إدراك» نسبي، غير واقعي وخطئ للظواهر والمواضيع، لأنها مبنية على أحكام مسبقة تفرط في التعميم وتبالغ في التبسيط، فالصورة النمطية هي إدراك لا يعكس «الحقيقة» لأنها تجهل أو تتجاهل حقيقة وواقع المواضيع والظواهر. فمن هذا المنطلق، نسعى من خلال الاستبيان تحديد طبيعة وصحة إدراكات وتصورات شرائح مختلفة من المجتمع الجزائري حول الأحزاب السياسية الجزائرية، بمعنى آخر، هل هذه الإدراكات والتصورات المتعلقة بالأحزاب السياسية الجزائرية هي حقيقة أم مجرد صور نمطية، لكن قبل الخوض في عملية ونتائج الاستبيان، تقدم المقالة لمحة مختصرة حول مسار النظام الحزبي الجزائري.

### الأحزاب السياسية الجزائرية: من الأحادية إلى التعددية

رغم أن البحث يعتمد على دراسة ميدانية مسحية وليس دراسة تاريخية-سوسيولوجية، إلا أن البعد التاريخي للمسار الحزبي والسياسي الجزائري لعب دورا أساسيا في توجيه منحى المسار السياسي لجزائر الاستقلال.

لقد عرفت الجزائر التجربة الحزبية إبان الحركة الوطنية، بمعنى آخر، قبل ظهور الجزائر كدولة مستقلة. وصول الحركة الوطنية إلى طريق مسدود بسبب نزعة الزعامة التي طبعت شخصية مصالي الحاج نجم عنه احتواء مختلف الاتجاهات السياسية للحركة الوطنية تحت مظلة جبهة التحرير الوطني للدخول بالجزائر في مرحلة حاسمة من 1954 إلى 1962 حصل من خلالها الشعب الجزائري على استقلاله وسيادته المسلوبة منذ أكثر من قرن.

لكن، سنوات الكفاح المسلح من أجل الاستقلال أنتجت بعض الظواهر والمظاهر التي أصبحت من خصائص النسق السياسي الجزائري لجزائر ما بعد الاستقلال، من أهمها، تفوق ثقافة السلطة على ثقافة الدولة، الصراع بين العسكري والمدني، انقسام السلطة إلى سلطة فعلية وأخرى شكلية، هيمنة ثقافة الاحتكار ورفض الرأي الآخر، تعزيز الخطاب والتوجه الأحادي وغيرها.

في مرحلة ما بعد الاستقلال وخلال أكثر من نصف قرن من الزمن، عرفت المنظومة الحزبية الجزائرية تحولات ومحطات عديدة. بعد اعتماد نظام الأحادية الحزبية من 1962 إلى 1989، مع اعتبار جبهة التحرير الوطني كالإطار الحزبي والسياسي الوحيد في البلاد رغم الصيحات المعارضة التي تكررت قبل وبعد الاستقلال، هيأت أحداث أكتوبر 1988 الأرضية لميلاد دستور 23 فيفري 1989 الذي أدخل نظام التعددية الحزبية في الفقرة الأولى من مادته 40 والتي نصت على «حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي»<sup>(6)</sup>.

اعتبر الانتقال المباشر من مرحلة الأحادية إلى التعددية دون المرور بمرحلة انتقالية مع الخوض في مسار انتخابي وديمقراطي بطريقة مستعجلة وعشوائية في الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية توقيف المسار الانتخابي في 1992 منعرجا حاسما في المسار السياسي والحزبي لجزائر ما بعد الاستقلال، حيث تسبب في دخول البلاد مرحلة عنف دموية هددت بقاء الدولة الجزائرية ككيان. اعتقد البعض أن التعددية كانت سببا في الانزلاق الخطير الذي عرفته الجزائر في تلك المرحلة بينما ذهب البعض الآخر يعتقد أنه لا جدوى من إجراء انتخابات ديمقراطية وإنشاء جمعيات ذات طابع سياسي لأن التغيير لن يحدث، لكن هذا لم يمنع التعديل الدستوري لـ 28 نوفمبر 1996 من إعادة النظر في النظام الحزبي الجزائري باعتماد مصطلح «الأحزاب السياسية» بدل صياغة دستور 1989 المتمثلة في «الجمعيات ذات الطابع السياسي»، حيث نصت المادة 42 من تعديل 1996 على أن «حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون»<sup>(7)</sup>.

لكن عرفت ديناميكية اعتماد الأحزاب السياسية توقفا منذ 1999 واستمر منع اعتماد أحزاب سياسية جديدة إلى غاية اندلاع موجة ما يسمى بالثورات العربية التي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى تبني ما يسمى بالإصلاحات

(6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989: المؤرخ في 23 فبراير سنة 1989: الباب الأول: "المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري": الفصل الرابع: "الحقوق والحريات": المادة 40.

(7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1996: الباب الأول: "المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري": الفصل الرابع: "الحقوق والحريات": المادة 42.

السياسية لسد موجة الامتداد الثوري العربي والتي نتج عنها القانون العضوي للأحزاب لسنة 2012، والذي قد سمح باعتماد نحو 35 حزبا سياسيا جديدا حتى يصل عدد الأحزاب السياسية المعتمدة رسميا إلى 60 حزبا<sup>(8)</sup>.

لعل هذا العدد المتنامي من الأحزاب السياسية يخيف البعض، لكن هذا الكم يبقى ضئيلا إذا ما قورن بالعديد من الديمقراطيات العالمية، ففي المملكة المتحدة مثلا عدد الأحزاب السياسية المعتمدة يفوق 300 حزبا، فالإشكالية إذن هي ليست كمية بقدر ما هي نوعية، لأن مسار الأحزاب السياسية الجزائرية منذ دخول الجزائر عهد التعددية أخلط تصورات وفهم الجزائريين والجزائريات للسياسة والعمل السياسي، حيث لم يعد الجزائري يفرق بين السلطة والمعارضة وبين اليمين واليسار وبين العادي والمصطنع وبين السياسة والبنزسة وبين .... وبين ....، مما أدى إلى ظهور وتفشي الصور النمطية التي سنقوم بالاطلاع عليها في المحاور الموالي.

### الأحزاب السياسية الجزائرية من منظور المجتمع

كما ذكر الكاتب سالفًا، اعتمد هذا الاجتهاد العلمي على دراسة ميدانية استعملت المنهج المسحي النوعي لاستطلاع الرأي العام حول أهم الصور النمطية التي تتعلق بالأحزاب السياسية الجزائرية دون اللجوء إلى لغة النسب والأرقام، وفي هذا السياق تم استجواب 60 شخصا ينتمون إلى فئتين أساسيتين:

**الفئة الأولى:** هي فئة من العازفين عن العمل السياسي متكونة من 30 شخصا مستجوب ينتمون إلى ثلاثة شرائح أساسية:

♦ عازفين عن العمل السياسي ذوي تكوين جامعي عالي من الأسرة الجامعية والإعلامية.

(8) بعد اعتماد "حزب النصر الوطني"، "منبر جزائر الغد"، "الحركة الوطنية للعمال الجزائريين" و"البديل للتغيير" في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية/العدد 44 لـ 9 ذو القعدة عام 1434 هـ الموافق لـ 15 سبتمبر 2013 في قائمة "قرارات، مقررات، آراء"، ص 11-12، وصل عدد الأحزاب المعتمدة بصفة قانونية ورسمية في الجزائر إلى 60 حزبا.

♦ ذوي تكوين جامعي عالي من الأسرة الجامعية والإعلامية. عازفين عن العمل السياسي والجمعي ذي مستوى تعليمي متواضع.

**الفئة الثانية:** تضم هذه الفئة مجموعة من الناشطين في الأحزاب السياسية متكونة من 30 شخصا مستجوب، من أحزاب قديمة وأخرى معتمدة مؤخرا منهم نشطاء قدامى في السياسة وآخرون مبتدئون في الممارسة السياسية.

اعتمدت هذه العملية الميدانية على سؤاين أساسيين:

♦ السؤال الأول: ما هو الانطباع الأول أو الصورة الأولى التي تخطر في ذهنك اذا طلب منك تعريف الأحزاب السياسية الجزائرية؟

♦ السؤال الثاني: ما هو السبب وراء هذا الانطباع أو التصور؟

بعد معاينة و فحص محتوى الأجوبة، توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

إجابات الفئة الثانية أي فئة الناشطين في الأحزاب السياسية تميزت بالاجابية والتفاؤل في التصور وأجمعت معظمها على أن الأحزاب السياسية الجزائرية تعني: أفكار، برنامج سياسي، تصور سياسي، تيار سياسي، توجه سياسي، جمعية سياسية، نخبة سياسية، جبهة سياسية، مشروع بناء، تعددية حزبية، حرية سياسية، إصلاحات سياسية، ديمقراطية، تغيير، معارضة ومنافسة حزبية. في نظر هؤلاء، أسباب هذه التصورات الايجابية نابعة عن اعتقادهم أن الأحزاب السياسية تمثل طليعة المجتمع وتحمل أفكاره وتعبّر عن التوجهات السياسية والإيديولوجية المختلفة في البلاد، فالأحزاب السياسية في تصور هؤلاء هي منبع أمل لبناء مشروع سياسي واجتماعي حقيقي للجزائر. هذا لم يمنع وجود بعض الإجابات ضمن هذه الفئة مغايرة للصور المذكورة سالفا، حيث غلبت على بعض الإجابات النظرة الحزبية الضيقة، لأن هناك من ذكر اسم حزبه كإجابة رافضا الاعتراف بمكانة وحقيقة وجود أحزاب أخرى في الحياة السياسية الجزائرية ما عدا الحزب الذي ينتمي إليه.

أما إجابات الفئة الأولى من المستجوبين غلبت عليها النظرة التشاؤمية، السلبية والعدمية، ففئة العازفين عن السياسة من مختلف الشرائح والمستويات العلمية أجمعوا على الصور النمطية التالية حول الأحزاب السياسية التي تعني لديهم: النظام أو السلطة، منافع وامتيازات، مصالح، وصولية، نائب يتقاضى مرتب شهري يقدر بـ 400.000 دج، نفاق، ديكور سياسي، أكذوبة، فضائح، تزوير، رداة، لاشيء، انتهازية، مهازل الحملات الانتخابية، مناسبات انتخابية، فساد، لعبة قذرة، مقاولون سياسيون، أدوات السلطة، مغالطة، أجهزة، حصانة، كذب وسرقة. في نظر هؤلاء أسباب هذه التصورات السلبية والتشاؤمية تعكس واقع وحقيقة الأحزاب السياسية الجزائرية التي أفرغت من مضامينها النبيلة والشريفة وتحولت إلى أطر للرداءة، البزنسة والوصولية.

هذا لم يمنع وجود إجابات أخرى متطابقة مع التصورات المقدمة من فئة العازفين من ناحية التشاؤم والسلبية لكن مغايرة من ناحية الأسباب المقدمة. فهناك من صور الحزب السياسي بوسيلة للتسلط والزعامة بسبب أن قادة الأحزاب يريدون أفراد ومجموعات تلتف حولهم وليس حول برنامج وذلك لتغذية أنانيتهم ونرجسيتهم وحبهم في الحكم والتسلط مما يفسر الانشقاقات الحادثة في الأحزاب السياسية الجزائرية. في نفس السياق، هناك تصور آخر من مستجوب وصف الأحزاب السياسية الجزائرية بالبدعة لأن في الثقافة الإسلامية لا يوجد برنامج حزبي وسياسي ما عدا تطبيق الإسلام فحسب هذا الطرح فكرة الأحزاب السياسية هي دخيلة على المجتمعات المسلمة.

إذا سلمنا أن الصور والتعاريف المقدمة من قبل فئة الناشطين في الأحزاب السياسية هي في غالبيتها تصورات لما يجب أن يكون وأن الصور والتعاريف المقدمة من العازفين عن العمل السياسي هي انعكاس لما هو كائن، فهذا يعني أن الصور والتعاريف المقدمة من قبل العازفين عن المشاركة السياسية والفعل السياسي هي حقيقة وليست صور نمطية.

بناء عليه، يمكن طرح السؤالين التاليين:

1. هل حقيقة كل الأحزاب السياسية الموجودة في الجزائر بكل هياكلها ومواردها البشرية هي رموز للرداءة والممارسات السلبية؟
  2. هل الصور المقدمة من طرف فئة العازفين عن السياسة هي أحكام مطلقة وحقيقية أم هي أحكام مسبقة و مبالغ فيها؟
- للإجابة، يمكن القول أن أحكام فئة العازفين عن السياسة تحمل شيئا من الحقيقة، لكن درجة هذه الحقيقة غير ثابتة وغير مطلقة، لأنه لا يمكن أن نحكم على كل ما هو حزبي بتقييم سلبي، مما يدرج هذه الأحكام في خانة الصور النمطية بدل الحقيقة لأنها تحمل في طياتها إدراكات مبنية على أحكام مسبقة تفرط في التعميم وتبالغ في التبسيط.

هل الصور النمطية المذكورة سالفا هي عفوية وتلقائية أم هي مفبركة وموجهة؟ ومن المستفيد من هذا المحيط السلبي والتشاؤمي؟ هي كلها أسئلة يمكن طرحها في أبحاث ودراسات ميدانية أخرى، لكن ما يمكن طرحه للدراسة في المحور القادم من هذا الاجتهاد العلمي هو المخاطر الناجمة عن هذه الرؤية المجتمعية السوداء للحياة السياسية والمنظومة الحزبية الجزائرية وضرورة البحث في إيجاد التدابير اللازمة والميكانيزمات الملائمة التي تخرج المجتمع الجزائري من هذه النظرة التشاؤمية والعدمية.

### استنتاجات: مخاطر وآفاق

إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة العازفين عن الفعل السياسي في الجزائر والتي تقدر حسب بعض الدراسات الإحصائية بأكثر من 70% من المجتمع، فمخاطر هذه الصور النمطية عديدة ومتنوعة، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

تعكس وتعرّز هذه الصور النمطية الانفصال الحادث بين الطبقة السياسية وبقية المجتمع مما يفسر العزوف الرهيب الذي تعرفه مختلف أشكال وممارسات العملية السياسية.

يساعد العزوف عن الفعل السياسي، خاصة من قبل الشرائح النخبوية، على تفشي الرداءة السياسية على حساب تراجع الكفاءة السياسية، مما يعكس هشاشة الطبقة الحزبية والسياسية في النسق السياسي الجزائري الراهن.

سيعقد تراجع المجتمع الجزائري عن العمل الحزبي بفعل هذه الصور النمطية علاقة الحاكم بالمحكوم لأنه في غياب أطر قانونية فعالة تنظم وتعكس انشغالات وتطلعات المجتمع، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، سيلجأ المواطن إلى منطق العجلة المحروقة لطرح انشغالاته والتعبير عن أفكاره، بينما تلجأ الطبقة الحاكمة بدورها إلى أسلوب القمع لتوقيف الاحتجاجات والمطالب بدل أسلوب العقل والحوار لأن أحسن قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم هي الحركة الحزبية والجمعوية.

تفتح هشاشة المنظومة الحزبية الجزائرية الأبواب لبعض المنظمات الدولية غير الحكومية كالمعهد الوطني الديمقراطي NDI لممارسة القوة الناعمة Soft Power على الأحزاب السياسية الجزائرية عن طريق تصدير مشاريع اجتماعية وقيم سياسية خارجية مقابل التكوين، التأطير والتمويل.

سيؤدي التراجع البيولوجي الحتمي للطبقة السياسية المنتمية لجيل نوفمبر بسبب التقدم في السن والذي لن يقابله ظهور طبقة سياسية جديدة فعالة ذات تكوين حزبي وسياسي عالي، إلى خلل بيولوجي في مسار تتابع الأجيال في العمل السياسي والحزبي، والسؤال المطروح هنا، هل ستلجأ الجزائر إلى استيراد طبقة سياسية من الخارج، بعدما أصبحت تستورد الموارد البشرية في مجالات وقطاعات مختلفة؟

تؤدي هذه الصور النمطية التي ساهمت بطريقة مباشرة في عزوف المجتمع عن الأحزاب السياسية والذي أدى بدوره إلى هشاشة المنظومة الحزبية الجزائرية حتما إلى دولة تسير شؤونها عن طريق حكومة ضعيفة ومعارضة ضعيفة، وهذه من سمات الدولة الضعيفة سياسيا لأن الدولة القوية سياسيا لديها حكومة قوية ومعارضة قوية.

يعرض كل ما سلف ذكره من مخاطر وحقائق الدولة الجزائرية والمجتمع الجزائري إلى «قابلية الاستعمار» ويعزز من مخاطر دخول الدولة الجزائرية في نمط «نظام اللادولة»، ومن المعلوم في هذا السياق أن الدولة الذي يجتمع فيها «نظام اللادولة» بـ «قابلية الاستعمار» سيكون مصيرها الانهيار<sup>(9)</sup>.

بناءا عليه، برهن هذا الاجتهاد العلمي أن استمرارية الدولة الجزائرية ككيان يتطلب بناء منظومة سياسية قوية، هذا البناء الذي يتطلب بدوره منظومة حزبية قوية. من جهة أخرى، وجود نسق حزبي قوي في الجزائر يتطلب بدوره مشاركة فعالة للمجتمع في العمل الحزبي وضرورة محاربة الرداءة السياسية وأخلقة الفعل السياسي عن طريق إقحام الفئات المثقفة من شريحة النخبة الوفية، المتخلقة التي لا تبيع ذمتها، مما سيساهم حتما في إزالة الصور النمطية التي تحيط بالأحزاب السياسية والعمل الحزبي في الجزائر وإرساء الدولة القوية ذات النظام الحزبي والسياسي القوي.

(9) رغم التضارب المتعلق بنتائج العزوف السياسي في الجزائر إلا أنها تشترك في نسبة تفوق 74 % وتشمل إحصائيات العزوف عن الانخراط في الأحزاب السياسية والعزوف عن ممارسة حق وواجب الانتخاب.

## قائمة المراجع

أ- باللغة العربية

♦ جاد يحيى، «الصور النمطية»، مجلة حراء، العدد 33، نوفمبر-ديسمبر 2012.

ب- باللغة الأجنبية

1. Bruner Jerome, "Social Psychology and Perception" in Eleanor E. Macoby, Theodore M. Newcomb and Eugene L. Hartley, *Readings in Social Psychology*: Henry Holt and Company: New York, 1958.
2. Higginbotham James, "Truth and Understanding": *Philosophical Studies*, 1992.
3. Open Stax College, "Introduction to Sociology: Stereotypes, Prejudice and Discrimination": Edition 2013, in.  
<http://cnx.org/content/m42860/latest/?collection=col11407/latest>,  
Accessed in June 2013.